



بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
المجلس الوطني لكوردستان العراق  
رقم القرار: ٢٧  
تاريخ القرار: ١٥/١١/١٩٩٩

«قرار»

إسناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ وبناءً على ما شرعه المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٩ قررنا إصدار القانون الآتي:

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩

قانون نقابة المهندسين لإقليم كوردستان العراق

المادة الأولى:

يقصد بالعبارات التالية المعاني المبينة أعلاه لأغراض هذا القانون:

- ١- الإقليم: إقليم كوردستان العراق.
- ٢- النقابة: نقابة المهندسين.
- ٣- الهيئة العامة: جميع الأعضاء الذين تمثلهم النقابة بموجب هذا القانون.
- ٤- المجلس: مجلس النقابة.
- ٥- النقيب: نقيب المهندسين.
- ٦- المهندس: كل عضو في النقابة حاصل على شهادة لاتقل عن بكالوريوس من كلية الهندسة أو جامعة معترف بها من مجلس التعليم العالي في كوردستان العراق.
- ٧- مزاولة المهنة: ممارسة الأعمال والخدمات الهندسية بموجب هذا القانون.



الفصل الاول  
(التأسيس والأهداف)  
التأسيس

المادة الثانية :

- ١- تؤسس بموجب هذا القانون نقابة باسم نقابة المهندسين في الاقليم تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلال مالي وإداري ويكون مقرها اربيل عاصمة الاقليم ولها ان تفتح فروعاً في مراكز المحافظات.
- ٢- تشكل النقابة بناءً على طلب يقدمه مالا يقل عن (١٥) مهندساً مارسوا المهنة الى الجهة المختصة وتعتبر هيئة تحضيرية لادارة اعمال النقابة لحين اجراء الانتخابات خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ قبول الطلب.

(الأهداف)

المادة الثالثة :

تهدف النقابة الى تحقيق ما يلي :

- ١- حشد طاقات المهندسين وتعزيز قدراتهم للقيام بدورهم الفعال في اعادة بناء ما دمر في كوردستان ودعم ومساندة حكومة الاقليم والنظام الفيدرالي وترسيخه.
- ٢- العمل على تنفيذ الاعمال الهندسية وفق الشروط والمواصفات الفنية والقياسية المعمول بها.
- ٣- العمل على رفع المستوى العلمي والمهني والاجتماعي والصحي للاعضاء .
- ٤- التعاون مع المنظمات والجمعيات والنقابات المهنية الاخرى داخل الاقليم وخارجه وتقوية الروابط الثقافية والعلمية معها .
- ٥- السعي لضمان مستقبل الاعضاء في حالات المرض والشيخوخة والعجز وتعويضهم عما يصيبهم من كوارث .
- ٦- تنظيم قواعد مزاولة المهنة ومراقبة تطبيقها .
- ٧- المساهمة في المحافظة على البيئة من التلوث .



الفصل الثاني  
(الانتماء والعضوية)

**المادة الرابعة :**

يشترط في العضو ان يكون :

اولاً : من مواطني الاقليم ومتقيناً فيه .

ثانياً : غير محكوم عليه بجنائية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف .

ثالثاً : حاصلاً على شهادة بكالوريوس في الهندسة او ما يعادلها .

**المادة الخامسة :**

١- يكون الانتماء الى النقابة بطلب تحريري يقدم الى النقيب مرفقاً بالوثائق الالزامية وعلى المجلس البت فيه خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيله وعند انتقضائها دون البت فيه يعتبر الطلب مقبولاً .

٢- للمجلس رفض طلب الانتماء بقرار مسبب ولصاحب الطلب ان يطعن فيه لدى محكمة تمييز الاقليم خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من تاريخ التبلغ به ويكون قرارها باتاً .

**المادة السادسة :**

١- يصنف المهندسون بالنسبة لصلاحياتهم لمزاولة المهنة، الى المراتب التالية :

أ- مهندس مساعد .

ب- مهندس ممارس .

ج- مهندس مجاز .

د- مهندس استشاري .

٢- تحدد شروط المراتب وصلاحياتها في النظام الداخلي للنقابة .

**المادة السابعة :**

اولاً : بدل الانتماء الى النقابة ثلاثون ديناراً .

ثانياً : بدل الاشتراك السنوي يكون كما يلي :

١- مهندس مساعد (١٠) عشرة دنانير .

٢- مهندس ممارس (١٥) خمسة عشر ديناراً .



٣- مهندس مجاز (٢٠) عشرون دیناراً.

٤ - مهندس استشاري (٣٠) ثلاثة ديناراً.

ثالثاً: تدفع بدلات الاشتراك في موعد لا يتجاوز شهر شباط من كل سنة وإذا تأخر العضو عن الدفع في الموعد المحدد فيغ Ferm (٥٠٪) من بدل الاشتراك ويُشطب اسمه من السجل في حالة عدم تسديده بدل الاشتراك لستين ممتاليتين دون عذر مشروع.

## الفصل الثالث (التشكيّلات)

المادة الثامنة:

## تألف النقاية من:

- ١- الهيئة العامة.
  - ٢- مجلس النقابة.
  - ٣- لجنة الانضباط.
  - ٤- فروع النقابة في المحافظات.

المادة التاسعة:

تألف الهيئة العامة من جميع الاعضاء الذين اوفوا بالتزاماتهم بموجب هذا القانون وتعتبر اعلى سلطة في النقابة وتعقد اجتماعاً اعتيادياً في مقرها خلال شهر كانون الثاني كل ثلاث سنوات بقرار من المجلس ودعوة من النقيب لانتخاب النقيب وثمانية اعضاء وعضوين احتياط لاشغال عضوية المجلس واعضاء لجنة الانضباط ويتم النصاب بحضور ثلثي اعضاء الهيئة العامة وعند عدم اكمال النصاب تجري الانتخابات بعد خمسة عشر يوماً من الاجتماع الاول وفي نفس الزمان والمكان ويعتبر النصاب كاملاً بحضور ثلث الاعضاء وبعكسه يعتبر المجلس مستمراً في عمله دورة اخرى.

المادة العاشرة:

## **تمارس الهيئة العامة الصلاحيات التالية:**

اولاً: تصديق الميزانية والحسابات الختامية.



- ثانياً: مناقشة واقرار تقرير المجلس.  
 ثالثاً: النظر في الاقتراحات المقدمة بشأن تعديل قانون النقابة.  
 رابعاً: اقرار النظام الداخلي وتعديلاته.

**المادة الحادية عشر:**

اولاً: يجوز دعوة الهيئة العامة الى اجتماع غير اعتيادي في احدى الحالتين التاليتين:

- ١- بقرار مسبب يتخذه اكثريه اعضاء المجلس.
- ٢- بطلب تحريري مسبب يقدمه ثلث اعضاء الهيئة العامة الى المجلس وعلى المجلس اصدار الدعوة وتعيين موعد الاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب.

ثانياً: لا يجوز البحث في اجتماعات الهيئة العامة غير الاعتيادية الا في الامور التي ادرجت في جدول الاعمال وعقد الاجتماع من اجلها.

**المادة الثانية عشر:**

اولاً: لا يجوز للعضو الاشتراك في اجتماعات الهيئة العامة اذا كان قد منع من مزاولة المهنة انضباطياً.

ثانياً: تصدر القرارات في اجتماعات الهيئة العامة بأكثريه الاصوات وعند تساويها يرجح الجانب الذي فيه النقيب.

**المادة الثالثة عشر:**

يتولى ادارة شؤون النقابة مجلس يتتألف من تسعة اعضاء:  
 اولاً: النقيب ويشرط فيه ان يكون له ممارسة في المهنة مدة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات.

ثانياً: ثمانية اعضاء بما فيهم نائب النقيب والسكرتير من امضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن ثمانية سنوات.

ثالثاً: ينتخب المجلس من بين اعضاءه وبالاقتراع السري نائباً للرئيس وسكرتيراً.

رابعاً: يعقد المجلس جلساته الاعتيادية مرة واحدة في الشهر كما يجوز له عقد جلسات استثنائية بدعوة من النقيب أو بطلب ثلث اعضائه.



## المادة الرابعة عشر :

أولاً : يتم النصاب في المجلس بحضور أكثريه الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي فيه النقيب .

ثانياً : اذا شغرت مركز النقيب لأي سبب كان يحل محله نائبه او السكرتير في حالة شغور مركز النائب .

ثالثاً : يحل محل النقيب احد الاعضاء الاصليين بالاقتراع السري في حالة شغور مناصب النقيب ونائبه والسكرتير .

رابعاً : على المجلس دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير اعتيادي خلال مدة لا تزيد على شهرين لغرض انتخاب النقيب على ان لا تقل المدة المتبقية عن (٦) ستة اشهر .

## المادة الخامسة عشر :

يعتبر عضو المجلس مستقiliاً اذا تغيب عن حضور(٣) ثلاث جلسات متتالية او(٥) خمسة جلسات متفرقة خلال (سنة) بدون عذر مشروع .

## المادة السادسة عشر :

أولاً : يمارس المجلس الاختصاصات التالية :

١ - العمل على تحقيق اهداف النقابة .

٢ - تقديم المقتراحات بشأن تعديل قانون النقابة .

٣ - تنفيذ قرارات الهيئة العامة .

٤ - تعيين العاملين في النقابة وتحديد أجورهم وترقيتهم .

٥ - النظر في طلبات الاتماء .

٦ - المصادقة على ترقية اعضاء النقابة من مرتبة الى اخرى بموجب النظام الداخلي .

٧ - تأسيس فروع النقابة في المحافظات .

٨ - تشكيل لجان فرعية لتحقيق أغراض النقابة .

٩ - اختيار من يمثل النقابة في اللجان الرسمية وغيرها في حالة عدم تمثيلها من قبل النقيب .

١٠ - احالات القضايا والشكاوي التي ترد اليها الى اللجنة الانضباطية .

١١ - إعداد الميزانية وتعيين محاسب قانوني لتدقيق الحسابات .



١٢ - اقرار تملك الاموال والعقارات وقبول الهبات والمنح وتقديم المساعدات المالية ضمن اهداف النقابة.

١٣ - البت في استقالة النقيب او نائبه او اي عضو من اعضاء المجلس او لجان النقابة على ان تعرض على الهيئة العامة في اول اجتماع لها.

١٤ - الاعداد للانتخابات.

١٥ - منح إجازة فتح المكاتب الهندسية.

١٦ - تأسيس وإدارة نوادي النقابة وفقاً لقانون الجمعيات.  
ثانياً : للمجلس تحويل بعض من صلاحياته للنقيب او رؤساء الفروع.

#### المادة السابعة عشر :

يمارس النقيب الصلاحيات التالية :

١ - رئاسة اجتماعات الهيئة العامة والمجلس.

٢ - يمثل النقابة لدى المراجع القضائية والادارية والهيئات الرسمية والاهلية والمؤتمرات والصادقة على المعاملات والوثائق الخاصة بالنقابة، وله تحويل بعض صلاحياته الى من يرتاييه من اعضاء المجلس.

٣ - تأييد ملءة منتسبي النقابة لأغراض الكفالة.

#### المادة الثامنة عشر :

تؤلف لجنة الانضباط من ثلاثة أعضاء وعضوين احتياط ويشترط ان يكون لهم ممارسة في المهنة لاقل عن (٨) ثمان سنوات وتحتخص بالنظر في القضايا والشكواوى التي يحالها عليها المجلس وتتبع القواعد الواردة في قانون انصباط موظفي الدولة.

#### المادة التاسعة عشر :

لللجنة الانضباط صلاحية اصدار العقوبات التالية :

أ - الفات نظر.

ب - الانذار.

ج - المنع من مزاولة المهنة لاتتجاوز عن ستة أشهر ويقتصر المنع بالنسبة للموظف على العمل خارج اوقات الدوام الرسمي وتبلغ دائرته بالقرار.

#### المادة العشرون :

يجوز الطعن في قرارات لجنة الانضباط لدى محكمة تمييز الاقليم خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ ويكون قرارها باتاً.



المادة الحادية والعشرون :

- ١- تنتخب لجنة الفرع من قبل الاعضاء بالاقتراع السري.
- ٢- تتتألف لجنة الفرع من الرئيس واربعة اعضاء وعضو احتياط.

المادة الثانية والعشرون :

على العضو تجنب الأمور التالية :

- ١- اهمال أو عرقلة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقاية والقرارات التي تصدرها.
- ٢- مزاولة المهنة دون تجديد الاجازة او تسديد الاشتراك السنوي.
- ٣- عدم مراعاة السلوك المهني والاساءة الى سمعة المهنة حسب القواعد المنصوص عليها في النظام الداخلي.
- ٤- اتحال لقب مهني أو صفة مهنية غير صحيحة أو غير مصدق عليها وفق القوانين والأنظمة المرعية.
- ٥- تجاوز حدود مزاولة المهنة حسبما نص في النظام الداخلي او التعليمات التي تصدرها النقاية.
- ٦- ارتكاب خطأ فني جسيم نتيجة اهمال يسبب خسارة كبيرة لذوي العلاقة.
- ٧- وضع اية صيغة في المقاولات او في جداول الكميات تلزم باستعمال انتاج معين او طريقة معينة بدون موافقة صاحب العمل.
- ٨- عدم اجراء تغيير او حذف في التصاميم المصدقة بصورة تؤثر كلياً على تكاليف العمل إلا بموافقة صاحب العمل وفي الحدود التي يتضمنها العقد الهندسي.

الفصل الرابع  
(مالية النقاية)

المادة الثالثة والعشرون :

ت تكون مالية النقاية من :

- ١- بدلات الانتماء والاشراك السنوي.
- ٢- رسوم منح إجازة فتح المكاتب الهندسية (للمكاتب الاستشارية ٥٠٠ خمس مائة دينار ولمكاتب الرأي ٢٥٠ مائتان وخمسون ديناراً).



- ٣- المنح المقدمة من الجهات الرسمية والتبرعات والهبات المقدمة من جهات اخرى بعد موافقة الجهات الرسمية.
- ٤- ريع الحفلات المقامة لمنفعة النقابة.
- ٥- أرباح المشاريع التي ترتأى النقابة تأسيسها او القيام بها.
- ٦- أرباح مطبوعات النقابة.
- ٧- رسم تأييد ملاءة العضو المالية وفق النسب الواردة في قانون كتاب العدول النافذة.

#### أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون :

لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القانون.

المادة الخامسة والعشرون :

على الوزراء المختصين تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة السادسة والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جوهر نامق سالم

رئيس المجلس الوطني لكوردستان - العراق